

## المخاطر التي تواجه عمليات التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)

## The Risks Faced by Financing in Islamic Banks in Sudan

(A field study on a sample of Islamic banks in Sudan)

د . حمزه بشري جمة احمد ابكر - أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة الامام المهدي

## المستخلص

تناولت الدراسة المخاطر التي تواجه التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان (دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التأكد من نجاح المشروعات التي يتم تمويلها بواسطة صيغ التمويل الإسلامية المختلفة نتيجة لضعف المشاريع الممولة ، ومدى إمكانية نجاح تمويل المشروعات في المصارف الإسلامية . تهدف الدراسة الى عدة اهداف منها : بيان واقع المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بالسودان ، مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات في السودان ، السعي لمقترحات تناسب المصارف الإسلامية لتحقيق زيادة فاعليتها في التنمية الاقتصادية ، تأتي أهمية المصارف الإسلامية في انها اصبحت ضرورية في ضوء مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية لذلك نجد ان المصارف الإسلامية انتشرت انتشارا واضحا للعيان ، وتزداد أهمية المصارف الإسلامية في خدمة المجتمع ومعالجة المشكلات الاقتصادية ، افترضت الدراسة عدة فرضيات منها : يوجد دور إيجابي في المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات الاستثمارية بالصيغ الإسلامية ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية . أتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث ، المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة وتوصل البحث الى عدة نتائج منها وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل والإمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل، واستخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل

من المخاطر المتعلقة بالتمويل ، ويوصي البحث بالتوصيات الاتية ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك وعلى متخذي القرارات التمويلية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية ، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على إنشار حدة الأزمات الاقتصادية وضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات .

#### الكلمات المفتاحية:

المخاطر - التمويل - المصارف الإسلامية - صيغ التمويل - المعاملات الائتمانية.

### Abstract

The study examined the risks faced by financing in Islamic banks in Sudan (a field study on a sample of Islamic banks in Sudan). The problem of the study was the lack of confirmation of the success of the projects which are financed by different Islamic financing modes due to the weakness of the funded projects. Islamic. The study aims at several objectives, including the statement of the reality of Islamic banks in the economic development in Sudan, the contribution of Islamic banks to financing projects in Sudan, seeking proposals suitable for Islamic banks to increase their effectiveness in economic development. The importance of Islamic banks is becoming necessary in the light of Islamic society. He refuses to deal with riba and works to apply Islamic law. Therefore, we find that the Islamic banks have spread clearly, and the importance of Islamic banks in the service of society and the treatment of economic problems. The study assumes several hypotheses, The study follows the historical method for tracking the previous studies related to the subject of the study, the deductive approach to determine the dimensions of the research problem, the inductive method to select the hypothesis of research, The analytical descriptive approach to the case study and the research reached several results, including the existence of legitimate control in the application of Islamic formulas when granting funding leads to reduce the risks of financing and knowledge of the provisions of credit transactions in the evil The use of Islamic formulas to reduce the risk of financing, and the use of investors to Islamic formulas reduces the risks related to financing, and recommends the following recommendations to the need to apply Islamic financing formulas in banks and financial decision makers rely on the accounting information provided by Islamic formulas and applicants to avoid funding that As it increases the risk of financing and helps to spread the severity of economic crises and the need to

develop the employment of Islamic formulas to keep up with the evolution of information technology.

### Key word :

Risk - Financing - Islamic Banks - Financing Modes - Credit Transactions

## أولاً : الإطار المنهجي

### مقدمة:

يعتبر التمويل من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للأفراد أو الشركات المستثمرة في المجالات المختلفة ونظراً لتعدد صيغ التمويل المختلفة والتي لا تخلو من المخاطر ومخالفاتها الشرعية الإسلامية كانت هذه البداية لفكرة البحث وتوفير ولو قدر بسيط من المعلومات عن صيغ التمويل الإسلامي وأنواعها ودورها في تقليل مخاطر التمويل. إن البنوك تقوم بتقديم وتمويل للأفراد والمؤسسات المختلفة والتي بدورها تقوم بتمويل مشاريعها الاستثمارية المختلفة وهذه هي الفوائد التي يوفرها التمويل للأفراد والمؤسسات، والتمويل الإسلامي لديه صيغ متعددة في تقديم التمويل اللازم لقيام المشروعات سواء أكانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلي التمويل، وتساهم صيغ التمويل الإسلامي بقدر كبير في الحد من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

### مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. هل يؤدي تطبيق الصيغ الإسلامية إلي تقليل مخاطر التمويل؟
2. هل تساعد الصيغ الإسلامية في الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة ؟
3. هل يساعد التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي نجاح المشروعات الممولة ؟

### أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في الآتي:

1. للصيغ الإسلامية أهميه بالغه في الحد من مخاطر التمويل.
2. تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من أهم الصيغ التي تساعد في الاستغلال الأمثل لأموال المستثمرين.
3. تساهم صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية في إطار المعايير الشرعية.

### أهداف البحث : يهدف البحث إلي تحقيق الآتي:

1. بيان مفهوم وتعاريف الصيغ الإسلامية والاختلاف بينها وبين صيغ التمويل الأخرى.
2. التعرف علي صيغ التمويل الإسلامية التي لها أهميه في توفير معلومات محاسبية للمستثمرين.
3. التوصل إلي أن لصيغ التمويل الإسلامي أهميه بالغه في الحد من مخاطر التمويل.

#### فرضيات البحث : تتمثل فرضيات البحث في الآتي :

1. تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل .
2. استخدام صيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلي الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

#### مناهج البحث : اعتمد الباحث علي المراجع الآتية :

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث ، المنهج الاستقرائي لإختيار فرضيات البحث ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

#### أدوات البحث :

- أ. المصادر الأولية : (الاستبيان).
- ب. المصادر الثانوية : (المراجع والإنترنت).

#### حدود البحث :

1. الحدود الزمانية : دراسة ميدانية 2018م
2. الحدود المكانية : (دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)

#### هيكل البحث :

يحتوي البحث علي المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، جاءت كما يلي: المقدمة وتشتمل علي: أولاً: الإطار المنهجي، ثانياً: الدراسات السابقة، الفصل الأول: التمويل ومخاطره، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم التمويل وأنواعه، المبحث الثاني: مخاطر التمويل، الفصل الثاني: صيغ التمويل الإسلامي، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم وأهداف التمويل الإسلامي، المبحث الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامي، الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختيار الفرضيات وأخيراً: الخاتمة ، أولاً: النتائج، ثانياً : التوصيات، وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

#### ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة جميل محمد خطاطية (2007م):<sup>(46)</sup>.

<sup>46</sup> خطاطية ، جميل محمد ، (2007) ، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، (الأردن جامعة اليرموك).

تناولت الدراسة مدي مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل الإسلامي يساعد المؤسسات الصغرى في القيام بأنشطتها اللازمة بدون أي مخاطر، وقد هدفت هذه الدراسة إلي إلغاء الضوء علي بعض الصناعات الصغرى في الأردن وأفاق تطويرها في المستقبل، والتطرق لمشكلة التمويل وكيفية معاملتها بالصيغ الإسلامية.

إفترضت الدراسة أن تطوير المشروعات الصغيرة في الأردن يتطلب حل مشكلة التمويل وحل معوقاتها توصلت الدراسة إلي نتائج منها إن قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن يشكل ما بنسبة 94% من عدد المؤسسات الصناعية وأن أهم الصعوبات التي تواجه تطور المشروعات الصغيرة في الأردن وهي مشكلة التمويل التي تعود المؤسسات التمويلية علي الأسلوب الربوي الذي يسبب إحجام نسبة كبيرة من طالبي التمويل من اللجوء إلي مثل هذه المؤسسات لتمويل مؤسساتهم .

اتفقت هذه الدراسة مع هذه البحث في عن الإعتماد علي التمويل غير الإسلامي لا يؤدي إلي تطوير المشروعات، لإحجام كثير من إحجام المشروعات عن استخدام وهذه لا يؤدي إلي التنمية، وإختلف البحث عن هذه الدراسة في الفرضيات والمشكلة والنتائج التي تم التوصل إليها

2. دراسة محي الدين الطنطاوي (2009م) (47) .

تناولت الدراسة معرفة أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفه الأساليب التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تقديم التمويل الإسلامي، وهدفت الدراسة إلي معرفه العلاقة بين أساليب التمويل الإسلامي ومخاطر التمويل، إفترضت الدراسة أن الاعتماد علي أساليب التمويل الإسلامي يؤدي إلي تخفيض المخاطر المتعلقة بالتمويل ومن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي إن الاعتماد علي التمويل الإسلامي يخفض درجة المخاطرة، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد علي التمويل الإسلامي وذلك لمواجهة المخاطر

إتفقت هذه الدراسة مع البحث في أن كل منهما يحث علي ضرورة استخدام الصيغ الإسلامية وتختلف معه في النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

3. دراسة رشا علي عبد الله (2010م) (48) .

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان، وتلخصت مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تستخدم صيغاً وأنواع متعددة

(47) الطنطاوي ، محي الدين ، (2009) ، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل ، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة .

(48) عبد الله ، رشا علي ، (2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان ، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل .

في تقديم التمويل والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتركز الدراسة في المشاكل التي تعترض طريق هذه المصارف وتحاول إيجاد حلول لها، إمام أهداف الدراسة فهي تهدف إلى توضيح ما هي المصرف الإسلامي في السودان وفاعلية أدواته في تمويل عجلة التنمية في جميع المجالات الاجتماعية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التوجه الإسلامي في السودان قديم وللسودان ستة أعضاء في الإتحاد المصرفي الإسلامي، كما أن المصرف يعمل على تحويل الأموال المجمدة إلى مشاريع إستثمارية تعود علي المجتمع بفوائد كبيرة، ومن توصيات الدراسة الإهتمام بالوظائف الاجتماعية وذلك من أجل توفير التنمية الشاملة وتدريب مع الجهات الرسمية والمصارف الإسلامية في المجالات الفنية والمصرفية في السودان اتفقت الدراسة مع هذه الدراسة في أنها تناولت إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرض طريق البنوك، وتعمل علي المساهمة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإختلفت مع البحث في الفرضيات والأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها

### مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

#### المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف ما يلي:

ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو: أن يقوم الشخص بتقديم ذو قيمة مالية لشخص آخر إما علي سبيل التبرع أو علي سبيل التعاون بين الطرفين من أجل إستثماره بقصد الحصول علي أرباح تقسم بينهما علي نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كلاً منها و مدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري و الإستثماري .(49)

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل التمويل الذي يكون من الدولة أو من المؤسسات المالية والمصرفية (50) ، فهذا التعريف يشتمل على كافة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسه ماله أو بينه و بين الدولة، كما يشمل التمويل الإستثماري والتمويل التطوعي (51).

#### وجه الخلاف بين التمويل الإسلامي و التمويل الربوي

توجد بعض الفروق الجوهرية التي تميز التمويل الإسلامي الإستثماري عن التمويل الربوي لا سيما لما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل الربوي .

(3) السرطاوي ، د. فؤاد ، (1999) التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص (عمان، دار المسيره )' الطبعة الأولى ' ص 97 .  
(4) فحف ، د. منزر ، (1991) مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي ' تحليل فقهي و إقتصادي' ( جده ' المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ) الطبعة الأولى ' ص 12 .  
(51) فرحان ، د. محمد عبد الحميد محمد ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ' دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، ( بدون تاريخ)، ص 31 .

**تعريف التمويل:** لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الإقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزءاً من الإدارة المالية، كما يعرف على أنه احد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات، ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين إلى أن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات (52).

ويرى الباحثان أنه أشمل تعريف وذلك للآتي لأنه أكد أن التمويل علم قائم بذاته وله مفاهيمه وأهدافه إطاره العلمي ومجال تطبيق يستند عليه، وأن وظيفة التمويل الأساسية هي الحصول على الأموال للإستخدام الأمثل وذلك بإختيار المصدر الأمثل الذي يحقق أهداف المنشأة .

**ثانياً : أهمية التمويل :** يعتبر التمويل مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الإقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إشباع الحاجات المتنوعة ، ويتمثل التمويل في المهام الآتية:

1. تكييف الوسائل المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الفردية والإجتماعية.

2. تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة المربحة للمخصصات المالية .

3. تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يجب إنجازها على مستوى المؤسسات (53) ، إن مصادر الحصول على الأموال أو الأصول يمكن أن تكون مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة أو مصادر خارجية، كما يقوم التمويل بحساب العائد والتكلفة المتوقعة بالنسبة لكل أصل أو إستخدام إضافي للأموال (54).

**أهداف ودوافع التمويل:** إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه كل مؤسسة إقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها وإلتزاماتها(55).

**وهناك أهداف أخرى تتمثل في الآتي:**

1. إستخدام الموارد التي تم الحصول عليها والإستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلي زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة .

(52) المغربي ، د.محمد الفاتح محمود بشير، (2016) التمويل و الإستثمار في الإسلام ، ( عمان ،العبدلي ، مركز جوهرة القدس التجاري ) ، الطبعه الأولى ، ص ص 13-14 .

(53) عبد الله ، شوقي حسين عبد الله، (1980) التمويل و الإدارة المالية ، ( القاهرة ، مكتبة النهضة الغربية ) ص 25 .

(54) المغربي ، د.محمد الفاتح محمود بشير ، مرجع سابق ن، ص 46.

(55) براجام ، فردويستون و يوجين ، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية ، عبدالفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق ، ص.ص27-29.

2. تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوي .
3. تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة .
4. تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها، أي تعظيم الربح في الأجل الطويل، وتحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلي الشركة وإستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل<sup>(56)</sup>.

### كما تتمثل دوافع التمويل في الآتي:

1. في إقتصاديات السوق وذلك لوجود الربحية والمنافسة الحادة بين المؤسسات الإقتصادية .
2. تطوير النشاط الإقتصادي وفق الأسس المالية والمحاسبية المعتمدة .
3. زيادة مقدرة المنشأة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشأة علي زيادة طاقتها الإنتاجية .

### المبحث الثاني

#### مفهوم مخاطر التمويل المصرفي

أولاً: مفهوم التمويل: كلمة مخاطر جمع خطر، ومنها الفعل يخاطر، ويدور معناها حول التعرض للإهلاك، كما تعرف المخاطر بأنها حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها<sup>(57)</sup> ، وببساطة شديدة يمكن تعريف المخاطر علي أنها إمكانية أو إحتمال حدوث خسارة .

تنقسم مخاطر التمويل المصرفية إلي ثلاثة أنواع :

أ. المخاطر النظامية

ب. مخاطر أسعار الفائدة

ج. مخاطر السوق

#### 1. مخاطر التضخم والإئتمان:

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلي انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، لأمر الذي يؤدي إلي مآزق مالي وربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع بعدم تمكن من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة<sup>(58)</sup> .

2. مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدار المصرف علي الإبقاء بالتزاماته التي حانت أجلها<sup>(59)</sup>.

<sup>(56)</sup> عبدالله شوقي حسين ، مرجع سابق، ص 25.

<sup>(57)</sup> الموقع الإلكتروني ، [www.past](http://www.past)

<sup>(58)</sup> شموط ، كنجو مروان ، كنجو ، مرجع سبق ذكره ، ص 311 .

<sup>(59)</sup> خربوش - الرشيد ، حسين علي ، عبدالمعطي رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

3. المخاطر غير النظامية: هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الإستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الإستثمارية فتؤثر علي مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره .

### المخاطر المختلطة:

هي التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر النظامية والغير نظامية وتتكون من الأتي :

1. مخاطر الرفع التشغيلي

2. مخاطر الرفع المالي

### ثانياً: أهمية إدارة المخاطر :

أن إدارة المخاطر باتت من أهم الموضوعات بالنسبة للشركات التي فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها علي جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دولية أحياناً نتيجة تبني سياسات واستراتيجيات تعتمد علي معدلات عالية من المخاطر<sup>(60)</sup>، والمخاطر ليس دائماً سيئة بل كثير من الأحيان تتحقق عوائد مرتفعة للشركات لكن يجب النظر إليها علي أنها شيء يمكن التعامل معه وحماية الشركات منه<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: طرق قياس المخاطر :

تقاس مخاطر الاقتراح الإستثماري أي مدي تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين الأولى بيانية والأخرى كمية .

1. الأسلوب البياني لقياس المخاطر: من الممكن وضع البيانات في صورة رسم بياني باستخدام الاعمدة، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الإقتصادية، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل إحتمال<sup>(61)</sup>.

2. الأسلوب الكمي لقياس المخاطر: يأتي أسلوب الرسم البياني فكرة عن حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدفق النقدي للإقتراح الإستثماري، غير أنه يفشل في التزويد بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر، لذا المقترح إستخدام أسلوب كمي حتى نتمكن من إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل إقتراح<sup>(62)</sup>. يمكن أن نميز في هذا الصدد الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر الكلية (المخاطر العامة والمخاطر الخاصة والمخاطر النظامية والمخاطر الغير النظامية) وبين الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر النظامية فقط .

### رابعاً: قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات التاريخية :

إن المخاطر في هذه الحالة تنشأ من عدم تجانس النتائج (العوائد) لذلك منها تقاس بمقاييس التشتت، قد يثبت أن التباين هو أفضل المقاييس .

<sup>60</sup> خان ، طارق حبيب أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

<sup>61</sup> جبر ، هشام ، (2008) إدارة المصارف ، (القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع) ، ص 23 .

<sup>62</sup> رمضان ، زياد ، (1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة ، (عمان ، دار الصفاء للنشر) ، الطبعة الأولى ، ص 400 .

1. قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات : تعني بها قياس المخاطر المستقبلية وفي هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات المستقبلية غير متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمال حدوثها معروف أو يمكن تقدير احتمال حدوثها في المستقبل أو بناء علي تجربة المؤسسة في الماضي وعندما يتم إستخراج القيمة المتوقعة لحدوث هذه الحالات وإستعمال هذه القيم بدلاً من المتوسط الحسابي في معادلات التباين والانحراف المعياري ومعامل الإختلاف أي إن المخاطر في هذه الحالة تتألف من عدم التأكد من حصول وتجانس العوائد<sup>(63)</sup>.

## 2. علاقة العائد والمخاطر بالإستثمار والتمويل:

عندما يقوم أي شخص رشيد بصرف إنفاق يكون السؤال لديه دائماً هل المكاسب من هذا الإنفاق تستحق؟ إن القرار يحول مقارنة بين المكاسب والمنافع أو العائد المتوقع وبين التكاليف المرتبطة بهذا الإنفاق أو المغامرة وبالتالي يتطلب الأمر حساب المنافع التي يمكن أن تتحقق بالدخول في المشروع المعين مقارنة مع قيم مختلف البدائل الأخرى التي كان من الممكن شرائها بنفس المبلغ من النقود وب نفس المجهودات والوقت، هذا إذا كان قرار علي مستوى الفرد قرار بسيط سهل فإن قرار الإستثمار أصعب من قرار الإنفاق الجاري، فالمنافع أو العوائد المتوقعة ليس من السهل تقييمها لأنها تقع في المستقبل وعلي فترات، وهناك غموض حولها<sup>(64)</sup>.

<sup>63</sup> الموقع الإلكتروني، [www.usere.EZ.documents](http://www.usere.EZ.documents)

<sup>64</sup> الموقع الإلكتروني ، [www.caamSF.com](http://www.caamSF.com)

## الدراسة الميدانية

## عرض ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.

جدول (7/2/3) التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية لأولى

معيار النتيجة					العبارات
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
-	-	-	14 %63.6	8 %36.4	1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل، يؤدي إلى زيادة
-	-	-	11 %50	11 %50	2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة
-	-	-	12 %54.5	10 %45.5	3/الإلمام باحكام المعاملات الإئتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر
-	-	-	13 %56.1	9 %40.9	4/إستخدام المستثمرين لإحدي الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.
-	-	-	10 %45.5	12 %54.5	5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر
-	-	-	14 %63.6	8 %36.4	6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (8/2/3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لعبارة الفرضية الأولى:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.	4.36	0.49	1.63	1	0.201
2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.	4.50	0.51	0.00	1	1.000
3/الإلمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.	4.45	0.50	0.18	3	0.670
4/إستخدام المستثمرين لإحدي الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.	4.40	0.50	0.72	2	0.393
5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي زيادة مخاطر	4.54	0.50	0.18	1	0.039
6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.	4.36	0.49	1.63	1	0.067

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (8/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.36) بإنحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كأي تربيع (1.63) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن

- ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) . وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإلمام بأحكام المعاملات الإئتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.40) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.727) بمستوى معنوية (0.394) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.54) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.039) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي زيادة مخاطر
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.36) بإنحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كأي تربيع (1.636) بمستوى معنوية (0.067) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.

الفرضية الثانية : استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

جدول(10/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية:

معيان النتيجة					العبارات
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
-	-	-	15 %68.2	7 %31.8	1/الإلام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	21 %95.5	1 %4.5	2/وجود إدارة رشيدة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	20 %25	2 %70	3/عدم إتباع الإجراءات السليمة في إستخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	17 %77.3	5 %22.7	4/عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	21 %95.5	1 %4.5	5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	19 %86.3	3 %13.6	6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (11/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية  
لعبارات الفرضية الثانية:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/الإمام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.31	0.47	2.90	1	0.201
2/وجود إدارة رشيدة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.04	0.21	18.18	2	0.088
3/عدم إتباع إجراءات السليمة في إستخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.09	0.29	14.72	3	0.000
4/عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.22	0.42	6.54	1	0.000
5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.04	0.21	18.18	1	0.011
6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.13	0.35	11.63	3	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (11/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.31) بإنحراف معياري (0.47) كما بلغت قيمة كأي تربيع (2.90) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5% )، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإمام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.04) بإنحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كأي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.088) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن وجود إدارة رشيدة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.09) بإنحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كأي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عدم إتباع الإجراءات السليمة في استخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.22) بإنحراف معياري (0.42) كما بلغت قيمة كأي تربيع (6.54) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.04) بإنحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كأي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.011) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.13) بإنحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كأي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن تدريب وتأهيل العاملين بكيفية استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة. .

7. جدول (14/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لعبارات الفرضية الثانية :

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
1/وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.	4.09	0.29	14.72	1	0.001
2/معرفة المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية وإتخاذ قرارهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة.	4.13	0.35	11.63	3	0.001
3/تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلي فشل المشروعات.	4.18	0.39	8.90	2	0.003
4/يشجع التمويل وفقا للصيغ الإسلامية إلي عمليات الإستثمار مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة .	4.50	0.51	0.000	1	1.000
5/عدم تمويل المشروعات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة	4.50	0.51	0.000	3	0.100
6/يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي جذب المشروعات الإستثمارية مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة	4.45	0.50	0.18	2	0.670

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (14/2/3) ما يلي :

- 1.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.09) بإنحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كأي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.
- 2.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.13) بإنحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كأي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن معرفة

المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية وإتخاذ قرارهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة.

3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.18) بإنحراف معياري (0.39) كما بلغت قيمة كأي تربيع (8.90) بمستوى معنوية (0.003) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلي فشل المشروعات.

4. . بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يشجع التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي عمليات الإستثمار مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة .

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن عدم تمويل المشروعات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة.

6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.45) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي جذب المشروعات الإستثمارية مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة.

### الخاتمة

أولاً : النتائج : بناءً على التحليل تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
2. الإلمام بأحكام المعاملات الإئتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.
3. إستخدام المستثمرين لإحدي الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك .

2. على متخذي القرارات التمويلية الإعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية ، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على إنتشار حدة الأزمات الإقتصادية .
3. ضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات .

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً : المراجع العربية

- 1- خطاطبة ، جميل محمد ، (2007) ، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، (الأردن جامعة اليرموك).
- 2- الطنطاوي ، محي الدين ، (2009) ، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل ، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة) ،رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة .
- 3- عبد الله ، رشا علي ،(2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان ، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل.
- 4- حسن ، عبد الفتاح دياب ، إدارة التمويل في المشروعات الأعمال ، سلسلة في مطبوعات المجموعة العربية .
- 5- خطاطبة، جميل محمد ، (1986) التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن ، ، ونقلا عن د.عبدالعزیز هيكل ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية ، (بيروت ، دار اتلنھضة) .
- 6- سليمان ، عبدالعزيز عبد الرحيم ،(2004) التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال ، دن .
- 7- هندي ، منير إبراهيم ،(1997) الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر ، الطبعة الثالثة ، (الإسكندرية المكتب العربي الحديث) .
- 8- السرطاوي ، د. فؤاد ، (1999) التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص (عمان، دار المسيره )' الطبعة الأولى .
- 9- قحف ، د. منزر ، (1991) مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي ' تحليل فقهي و إقتصادي ' جده ' المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب (الطبعة الأولى).
- 10- فرحان ، د.محمد عبد الحميد محمد ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ' دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، ( بدون تأريخ).

- 11- المغربي ، د.محمد الفاتح محمود بشير ،(2016) التمويل و الإستثمار في الإسلام ، ( عمان ،العبدلي ، مركز جوهرة القدس التجاري ) ، الطبعه الأولى .
- 12- عبد الله ، شوقي حسين عبد الله ،(1980) التمويل و الإدارة المالية ، ( القاهرة ، مكتبة النهضة الغربية ) .
- 13- برجام ، فردويستون و يوجين ، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية ،عبدالفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق .
- 14- إرشيد ، محمود عبدالكريم ،(2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ،(عمان ، دار النفائس) ،ط2 .
- 15- ابن عابدين ، تكميلية فتح القدير ، الجزء الثامن .
- 16- ابن منظور ،(1990) لسان العرب الجزء الثاني ،( دار الفكر للطباعة )، ط1<sup>1</sup>
- 17- الحناوي، محمد صالح ،(2001) المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، (القاهرة . الدار الجامعية ) .
- 18- جبر ، هشام ،(2008) إدارة المصارف ، (القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع) .
- 19- رمضان ، زياد ،(1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة ، (عمان ، دار الصفاء للنشر) ، الطبعه الأولى .

ثانياً : المواقع الالكترونية

-www.past

-www.usere.EZ.documents